

قراءة إحصائية تقييميه في سيرورة تطور مشاركة المرأة الجزائرية في القوة العمل

د. العكروف علي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

د. بغزة عادل، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز مفهوم القوى العاملة النسوية في الجزائر وتطور بعض المؤشرات المرتبطة بها، كحجم النشاط والشغل والبطالة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. كما سنتناول هيكلية هذه الشريحة النشيطة من خلال دراسة تركيبها وتوزيعها حسب العمر ووسط الإقامة والحالة التعليمية بالإضافة إلى دراسة لأهم أقسام المهن الرئيسية التي تستقطبها. وقد شمل البحث ثلاثة محاور: تطور مشاركة المرأة في القوى العاملة وخصائص المرأة العاملة ومجالات عمل المرأة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، النشاط النسوي، المشاركة الاقتصادية للمرأة، البطالة، التشغيل.

Resumé

L'objectif de cette recherche est de discuter du concept de la main-d'œuvre féminine en Algérie depuis l'indépendance jusqu'à nos jours. Nous aborderons, dans un premier temps, le développement de l'activité et de l'occupation au sein de cette sous-population. Nous analyserons ensuite la structuration de cette dernière, nous parlerons notamment de sa répartition par âge, par strate de résidence et par niveau d'instruction. Nous examinerons également les métiers et les secteurs à forte dominante féminine.

La recherche englobe trois axes fondamentaux: le développement de la participation féminine au marché du travail et leurs caractéristiques sociodémographiques, ainsi que les principaux domaines d'emploi auxquels les femmes s'attachent.

Mots-clés: Algérie, activité féminine, participation économique des femmes, chômage, emploi.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهد سوق العمل في الجزائر تغييرات هيكلية كبرى. وفي حين أن ركود عمالة الذكور هو القاعدة، فإن عمالة الإناث، ولا سيما العمالة في بعض القطاعات، تزداد بسرعة متطردة. وإلى جانب هذا التآنيث، أثبت قطاع التربية و الصحة و التعليم العالي أنهم القطاعات الرئيسية التي تخلق فرص العمل لهذه الشريحة.

هذا، فبعد الاستقلال مباشرة لم تلتحق المرأة الجزائرية بميادين العمل إلا بطريقة محتشمة، وظلت مشاركتها في قوة العمل ضعيفة إلى يومنا هذا مقارنة ببعض الدول العربية فولوح المرأة الجزائرية إلى عالم الشغل لا يتجاوز 19 بالمائة، وهو رقم ضئيل مقارنة ببعض الدول العربية. ولقد عملت الجزائر على إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، وأعطت لها مكانة التي تستحقها، حيث يمنح التشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس في التشغيل. إذ جاء في المادة 36 من الدستور الجزائري: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل.¹ وترجع هذه النسبة المتدنية لهيمنة الاتجاه التقليدي على المجتمع الجزائري المحافظ الذي يرفض اشتغال المرأة رفضا قاطعا.² فنظرة المجتمع للمرأة العاملة مازال يسودها بعض الرفض خاصة في الأوساط الريفية وبين ذوي المستوى التعليمي المتدني.

كما أن مفهوم المجتمع الذكوري مازال يلقي بظلاله على البيئة الجزائرية، إذ مازال الجزائري يجد في "مفهوم الرجل دغدغة مثيرة في نفسه".³

وتشير مختلف الدراسات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأنثروبولوجية التي تناولت هذا الموضوع إلى العلاقة الطردية القوية الموجودة بين عمل المرأة وعملية التنمية بشكل عام فتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع وتعتبر المرأة جزء من هذا الكل⁴، بمعنى آخر كلما زادت نسبة النساء في قوة العمل كلما ارتفعت القدرات الاقتصادية والاجتماعية. وقل الجهل و الفقر و تدرجت مختلف الأمراض المرتبطة بها.

ولقد سايرت السلطات العمومية في الجزائر هذا المنهاج من اجل تنمية شاملة ومستدامة من خلال تفعيل دور المرأة في النشاط الاقتصادي حيث أضحت هذه الأخيرة تحظى بحماية واسعة تتجلى

أساسا في نقطتين هما: تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة و التعديلات التي مست القوانين المتعلقة بالعمل.

وعليه نعتقد أن تفعيل دور المرأة في النشاط الاقتصادي لا يمكن إدراكه دون الرجوع إلى دراسة وتبع المؤشرات ذات دقة و تقدير عالية المرتبطة بهذا الموضوع كنسبة النشاط و نسبة التشغيل و نسبة البطالة وخصائص سوسيو ديموغرافية للمرأة العاملة وكذا القطاعات التي تستقطب هذه الشريحة الاجتماعية. وتعتبر هذه الطريقة وسيلة جدية ليس فقط لقياس مدى الاهتمام بدور المرأة في ميدان سوق العمل وإنما أيضا لبناء إستراتيجية مستقبلية للنهوض بهذه الشريحة الاجتماعية , ومن ثم فإننا رأينا أن نتناول بالبحث والدراسة بعض المؤشرات المرتبطة بسوق العمل عند المرأة في الجزائر, وعليه فان الأسئلة التي تتبادر إلى ذهننا في هذا المجال كثيرة ومتعددة , نكتفي بذكر ثلاثة منها فقط:

كيف كان تطور ولوج المرأة لسوق العمل في الجزائر؟ و ما هي أهم مميزات هذه الشريحة النشطة؟ و ما هي أهم مجالات الشغل التي تستقطبها؟
هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة المتواضعة, اعتمادا على التعدادات السكانية الخمسة وكذا بعض منشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.
بناء على ما تقدم، نتجه إلى تقسيم هذا العرض إلى ثلاث محاور أساسية:

عالجنا في المحور الأول مؤشرات مشاركة المرأة في سوق الشغل في الجزائر وكيف تطورت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا, وجاء المحور الثاني لنتناول من خلاله بنية المشتغلات من النساء حسب بعض الخصائص الديموغرافية, و في المحور الثالث تم عرض القطاعات و المهن التي تشهد استعمالا واسعا لليد العاملة النسوية.

أولا - تطور مشاركة المرأة في القوى العاملة

1 - السكان من الإناث الناشطات

تفيد المعطيات الإحصائية لسنة 2015 أن عدد النشطين بالجزائر بلغ 11932000 شخص، وتمثل النساء ما قيمته 2317000 امرأة نشطة (19.4%).

الجدول 1: تطور عدد السكان الناشطين حسب الجنس

السنة	1966 ⁸	%	1987 ⁷	%	2008 ⁶	%	2015 ⁵	%
ذ	2682209	96	4848660	90,8	8999000	83,2	9 615 000	81.6
ا	111474	4	492442	9,2	1811000	16,8	2 317 000	19.4
المج	2793683	100	5341102	100	10810000	100	11 932 000	100

على الرغم من أن عدد الإناث لم يتجاوز 20% من مجموع السكان الناشطين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (الجدول 1)، إلا أن نسبتهم ارتفعت بشكل كبير مقارنة بنسبة الرجال، حيث تضاعف عددهم ب 20 مرة بين 1966 و 2015 (من 111474 إلى 2317000)، في حين أن عدد السكان الناشطين الذكور تضاعف في نفس الفترة ب 3.5 مرة فقط (من 111474 إلى 2317000).

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الواقع أبعاد ودلالات هامة في المستقبل، فهذا التفوق سيكون له تداعيات على ميدان الشغل الذي سيشهد تزييدا مطردا للعمالة النسوية.

2 - السكان من الإناث المشتغلات

إذا ما انتقلنا إلى السكان المشتغلين فان مؤشرات سوق العمل في الجزائر، تشير إلى أن نسبة النساء العاملات قد تزايدت حتى بلغت عام 2015 ما مجموعه 1934000 عاملة من أصل 10594000 عامل⁹، أي أن المرأة تمثل 18.2% من قوة العمل. وتعد هذه النسبة من أضعف النسب في العالم، حيث تصل إلى حدود 24% على المستوى العربي و 40.4% على المستوى العالمي¹⁰.

ويبين الجدول 2 تطور نسبة اليد العاملة عند الجنسين، وأهم ما يمكن ملاحظته هو أن نسبة النساء المشتغلات ما فتئت ترتفع من فترة إلى أخرى بين سنتي 1966 و 2015. وجاء هذا الارتفاع بوتائر غير منتظمة، ففي الفترة الممتدة بين 1966 و 1987 كسبت نسبة النساء المشتغلات فيها ما يقارب 4 نقاط (من 4.96 % إلى 8.8 % بمعدل 0.5 نقطة كل سنتين)، بينما كسبت ما يزيد عن 8 نقاط بين سنتي 1987 و 2006 (من 8.8 % إلى 16.9 % بمعدل 0.5 نقطة كل سنة). في حين تراجعت إلى اقل من 0.5 نقط فقط كل 3 سنوات في الفترة بين 2006 و 2015.

الجدول 2: نسبة الإناث المشتغلات لمجموع المشتغلين (قوة العمل-%)

السنة	1966 ¹⁵	1977	1987 ¹⁴	2000 ¹³	2006 ¹²	2015 ¹¹
الذكور	95,0	94,1	91,2	87.1	83.12	81.8
الإناث	4,96	5,9	8,8	12.9	16.88	18.2
المجموع	100	100	100	100	100	100

وإذا ما تمت المقارنة بين الجنسين، فإننا نجد أنه بعدما كانت تشتغل امرأة لكل 20 رجل سنة 1966، أصبح هذا المؤشر يمثل امرأة واحدة لكل 5 رجال سنة 2006، ثم امرأتين لكل 9 رجال سنة 2015. وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. وإذا تواصلت هذه النزعة بنفس الوتيرة فإنه من المرجح أن تزداد نسبة النساء العاملات في سوق العمل لتقارب المستوى العالمي خلال العقدين القادمين.

ثانيا - خصائص المرأة العاملة

1- بنية النشيطين والمشتغلين حسب السن والجنس

تفيد الإحصائيات أن معدل العمالة لا يكاد يذكر بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24، ولكن يصل إلى الحد الأقصى في الفئة العمرية 25-34 سنة، بنسبة 22.5 %، ثم ينخفض بشكل كبير مع سن الوصول إلى مستوى منخفض نسبيا من سن التقاعد (55 سنة فما فوق) بنسبة 2.8 %.¹⁶

ومن خلال معطيات الجدول 3، أن عدد الإناث النشيطات للفئة 25-29 سنة بلغ 554000، بمعدل 32.9%، ثم تليها الفئة 30-34 سنة والمقدر عددهن بـ 463000 بمعدل 27.4%.

الجدول 3: توزيع السكان الناشطون ومعدل النشاط حسب الجنس والعمر لسنة 2015¹⁷

معدل النشاط الاقتصادي (ب %)			السكان الناشطين (بالألف)			
الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
19.2	2.8	11.1	308	44	352	19- 15 سنة
59.4	14.0	37.2	1129	254	1384	24- 20 سنة
85.8	32.9	60.4	1560	554	2114	29- 25 سنة
91.7	27.4	59.5	1541	463	2003	34- 30 سنة
91.1	23.0	56.0	1300	349	1649	39- 35 سنة
91.2	19.7	54.7	1128	256	1384	44- 40 سنة
91.4	16.8	53.4	1010	192	1202	49- 45 سنة
83.8	12.8	49.4	865	124	989	54- 50 سنة
60.2	6.4	35.0	490	46	536	59- 55 سنة
16.0	2.1	9.0	283	37	319	60 وأكثر
66,3	16.4	41.8	9614	2317	11923	المجموع

2- بنية النشيطين والمشتغلين حسب الجنس و الوسط

إن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الوسط الحضري أعلى بكثير من نسبة نظيرتهن اللاتي يعشن في المناطق الريفية (17.1% و 10.4% على التوالي)¹⁸.

الجدول 4: توزيع المشتغلين حسب القطاع والوسط¹⁹

الوسط		القطاع
ريفي	حضري	
8.8	0.6	الزراعة
29	19.3	الصناعة
1.2	1.7	بناء وأشغال عمومية
61	78.5	التجارة وخدمات
100	100	مجموع الحضر

ويبرز الجدول 4 أن النساء أكثر ميلن للفلاحة والصناعة في الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري, إذ جاءت النتائج على الترتيب التالي: 8.8%, 29%, و 0.6%, 19.3%, في حين يغلب الطابع التجاري والخدمات على النساء الحضريات(78.5%) مقارنة بالريفيات(61%).

2- بنية النشيطين والمشتغلين حسب الجنس و المستوى التعليمي

الجدول 5: نسبة النشاط الاقتصادي ونسبة العمالة حسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها لسنة 2015 (%)²⁰

معدل الشغل		معدل النشاط الاقتصادي				
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
المستوى التعليمي						
15.5	3.6	38.1	16.0	3.7	39.6	بدون مستوى
38.9	7.3	66.0	42.1	7.7	71.7	ابتدائي
44.7	10.4	66.3	51.6	12.7	76.1	متوسط
37.4	15.4	58.6	41.6	18.1	64.3	ثانوي
46.1	35.3	60.0	53.6	44.4	65.6	جامعي
الشهادات المتحصل عليها						
30.8	6.2	55.9	34.1	7.0	61.8	بدون شهادة
58.0	33.2	74.0	66.9	40.0	84.4	شهادة التكوين المهني
61.5	50.7	75.0	71.5	63.5	81.6	شهادة التعليم العالي
37.1	13.6	60.2	41.8	16.4	66.8	المجموع

تبرز لنا إحصائيات الجدول 5، يتبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء ارتفع معدل النشاط الاقتصادي والشغل، أي أن هناك تطور بنية النساء المشتغلات وفق ارتفاع المستوى التعليمي، إذ أن معدل النشاط الاقتصادي لذوات المستوى الجامعي بلغ 44.4% سنة 2015، بمعدل شغل يقدر بـ 35.3%. أما فيما يخص الشهادات فنلاحظ أنه ذوات شهادة التعليم العالي تحتل الصدارة من الشغل بمعدل 50.7%، مقارنة لحاملات شهادة التكوين المهني بمعدل 33.2%

بالمقارنة بين معدل النشاط ومعدل التشغيل يمكن القول بأن بالرغم من المستوى التعليمي الذي بلغته المرأة في الجزائر إلا أن حصة التشغيل تبقى ضعيفة.

ثالثا - مجالات عمل المرأة

من الواضح أن اغلب النساء يملن إلى ممارسة المهن التي تتشابه مع أدوارهن في المنزل كالتعليم التمريض الإدارة و الطبخ.²¹

1- قطاع النشاط

الجدول 6: توزيع السكان المشتغلون حسب الجنس والوسط وقطاع النشاط لسنة 2015²²

المجموع		الإناث		الذكور		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
حضر						
3,4	245	0.8	13	4,1	232	الزراعة
14.1	1012	17.0	261	13.2	751	الصناعة
14.6	1055	2.0	31	18.1	1024	بناء وأشغال عمومية
67.9	4891	80.1	1226	64.6	3665	التجارة وخدمات
100	7203	100	1530	100	5673	مجموع الحضر
ريف						
19.8	672	9.6	39	21.2	633	الزراعة
10.8	365	22.0	89	9.2	276	الصناعة
21.3	721	1,1	5	24	716	بناء وأشغال عمومية
48.1	1633	67.3	272	45.6	1361	التجارة وخدمات
100	3391	100	404	100	2987	مجموع الريف
المجموع						
8.7	917	2.7	52	10	866	الزراعة
13.0	1377	18.1	349	11.9	1028	الصناعة
16.8	1776	1.8	35	20.1	1741	بناء وأشغال عمومية
61.6	6524	77.5	1498	58.0	5026	التجارة وخدمات
100	10594	100	1934	100	8660	المجموع

من خلال تحليل معطيات الجدول 6 نلاحظ هيمنة قطاع التجارة والخدمات على بقية القطاعات الأخرى وذلك عند المشتغلات، أي بنسبة 77.8% أي أكثر من نصف المشتغلات يعملن في هذا القطاع سنة 2015. وهذه النسبة تتوزع بـ 80.1%، 67.3% في الوسطين الحضري والريفي على الترتيب. أما قطاع الصناعة يحتل المرتبة الثانية بنسبة 18.1%، وأن هذه النسبة تتوزع بشكل أكبر عند الريفيات مقارنة بالنساء اللواتي يقطن الحضر. وكذلك نفس الملاحظة بالنسبة لقطاع الزراعة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فلا يستوعب إلا نسبة ضعيفة من النشاط النسوي حيث مثلت النسبة بـ 1.6%.

إن تفضيل المرأة لقطاع التجارة والخدمات هذا راجع إلى طبيعة هذا القطاع وعدم تطلبه لمجهود بدني كبير، عكس قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يتطلب مجهود بدني كبير جدا، و يفسر كذلك بأن قطاع الخدمات يوفر للنساء وظائف تناسب وظائفهن وأدوارهن في المنزل.

2- القطاع القانوني

الجدول 7: توزيع السكان المشتغلون حسب الجنس والوسط والقطاع القانوني للنشاط (بالألف) لسنة 2015²³

المجموع		الإناث		الذكور		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
حضر						
45.5	3281	65.8	1007	40.1	2274	عمومي
54.5	3922	34.2	523	59.9	3399	خاص - مختلط
100	7203	100	1530	100	5673	المجموع
ريف						
34.6	1174	57.9	234	31.5	940	عمومي
65.4	2217	42.1	170	68.5	2047	خاص - مختلط
100	3391	100	404	100	2987	المجموع
المجموع						
42.0	4455	64.1	1240	37.1	3214	عمومي
58.0	6139	35.9	639	62.9	5446	خاص - مختلط
100	10594	100	1934	100	8660	المجموع

من خلال معطيات الجدول 7 يتبين أن عدد المشتغلين في الوسط الحضري بلغ 7203000 مشتغل، من بينهم 1530000 امرأة، و 3391000 مشتغل في الوسط الريفي من بينهم 404000 امرأة.

أما فيما يخص توزيع المشتغلين بين القطاع العام والخاص، فيظهر لنا أن النساء يتمركزن في القطاع العام بنسبة 64.1% أما القطاع الخاص بنسبة 35.9%. بينما يفضل الذكور القطاع الخاص بنسبة 62.9%، وفي القطاع العام بنسبة 37.1%. والسبب في ذلك هو كون القطاع العام أكثر ملائمة للمرأة، وذلك للتوفيق بين وظيفتها ودورها المنزلي.

3- أهم المهن الممارسة من طرف المرأة

تتعرض الفوارق التي لوحظت في دمج سوق العمل للمرأة وفقاً لمستوى تعليمها ودبلومها في نوع المهنة التي تؤديها، بحيث تكون واحدة تقريباً من كل ثلاث نساء (29.8%) مهنة فكرية وعلمية، في حين أن هذه الحصة هي فقط 6.4% للرجال.²⁴

خلاصة

يعتبر خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية خاصة بعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري. ومن خلال القراءة الكمية الإحصائية التقييمية في سيرورة تطور مشاركة المرأة الجزائرية في قوة العمل، أن نسب النساء العاملات في الجزائر تزايدت سنة بعد الأخرى، لتحتل نسبة مهمة من قوة العمل.

حيث كشفت أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أن النساء في الجزائر يشكلن 18 بالمائة من الطبقة الشغيلة الناشطة الإجمالية سنة 2015، مقابل 16 بالمائة سنة 2006، وهو تطور ملحوظ في نسبة مشاركة المرأة في عالم الشغل حيث تشتغل بمختلف القطاعات.

و حسب مستوى التأهيل المهني فقد بينت أرقام الديوان أن نسبة النساء المشتغلات الحائزات على شهادة التعليم العالي تمثل 50.7 بالمائة من بين إجمالي النساء العاملات، فيما تمثل النساء اللائي يتمتعن بشهادة تكوين مهني 33 بالمائة و 6.2 بالمائة للواتي دون شهادة.

وحسب مجالات عمل المرأة، فإن النساء يتمركزن في قطاع التجارة والخدمات وذلك بنسبة 77.8% وهذه النسبة تتوزع ب 80.1% و 67.3% في الوسطين الحضري والريفي على الترتيب. أما

فيما يخص توزع النساء العاملات فيظهر لنا أن النساء يتمركزن في القطاع العام بنسبة 64.1% أمام القطاع الخاص بنسبة 35.9%.

إن وجود المرأة في القطاع العام ووجودها في قطاع التجارة والخدمات يفسر بكون هذا القطاع الأكثر ملائمة للمرأة، كذلك عدم تطلبه لمجهود بدني كبير عكس القطاع الخاص، وكذا أن المهن المتوفرة في القطاع العام تناسب وظيفتها ودورها في المنزل.

الهوامش والمراجع:

- ¹ الجريدة الرسمية رقم 14. سنة 2016 . ص 10.
- ² هنري عزام . المستقبل العربي . بيروت. 1981. ص 310 .
- ³ عشراقي سليمان. الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2007، ص 248 .
- ⁴ علي عبد الله العاردي : دور المرأة في التنمية " تجرية مملكة البحرين "، ورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة 26 أبريل - تحت عنوان " العولمة المتمركزة على التنمية : نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة " الدوحة - قطر " UNCTAD XIII " 21 للتجارة والتنمية. 2012، ص 3 .
- ⁵ ONS. Activité, emploi & chômage en septembre 2015. n°726 . p1
- ⁶ ONS. Collections statistiques , N 142 . Alger, 2008, p15.
- ⁷ ONS. Données synthétiques , RGPH 1987. Alger, 1989 p 6.
- ⁸ Secretariat d'Etat au Plan. Etude statistique nationale de la population, vol 6. Alger , 8 1975, p76 .
- ⁹ الديوان الوطني للإحصائيات , الجزائر بالأرقام, رقم 38. الجزائر, 2008, ص 13.
- ¹⁰ منظمة العمل العربية, تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية. دمشق, 2009, ص 3.
- ¹¹ ONS. Activité, emploi & chômage. Op.cit. p 4
- ¹² ONS. Annuaire statistique de l'Algérie , N 24. Alger , 2008, p 76.
- ¹³ ONS. Rétrospective statistique 1970-2002. Alger , 2005, p 56.
- ¹⁴ ONS. Données synthétiques .Op.cit. .p6.
- ¹⁵ Secrétariat d'Etat au Plan. Op.cit, p60.
- ¹⁶ ONS. Enquête emploi Auprès des ménages 2014 . Alger. 2016. p14 .
- ¹⁷ الديوان الوطني للإحصائيات ، المعطيات الإحصائية رقم 726، ص 5.
- ¹⁸ Ibid. p13.
- ¹⁹ ONS. Activité, emploi & chômage en avril 2017. N785, p4.
- ²⁰ الديوان الوطني للإحصائيات ، مرجع سابق, ص 6.
- ²¹ بدوي أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . مكتبة لبنان : لبنان. 1993. ص 206.
- ²² الديوان الوطني للإحصائيات ، مرجع سابق, ص 8.
- ²³ نفس المرجع , ص 4.
- ²⁴ ONS. Enquête emploi. Op.cit. p.17.